واحتجوا بانه لو كان له صفة فان كانت واجبة الوجود لزم تعدد واجب الوجود
ولزم افتقاره الى غيره ضرورة ان الموصوف غير الصفة وافتقار الصفة الى
الموصوف وان كانت ممكنة الوجود فهذا باطل اما اولا فلان كل ما هو ممكن الوجود
عند القايلين بالصفات محدث والدليل الدال على ان كل ممكن الوجود محدث فيلزم
ان يكون البارى تعالى محلا للحوادث وهو ممتنع وفاقا واما ثانيا فلان
كل ممكن الوجود فانه مفتقر الى المؤثر فمؤثره ان كان هو الذات الموصوفة بها
لزم الدور لان تاثير الذات فيها متوقف على حصول تلك الصفة له ضرورة
ان تاثير المختار فى الشى لا يتم الا بالعلم والقدرة فلو كان حصول تلك العلم والقدرة
له بتاثيره لزم الدور ولانه يلزم كون الشى فاعلا وقابلا معا وهو محال او غيره
فيلزم افتقار واجب الوجود فى صفاته الى غيره وهو محال لان ذلك الغير
لا بد وان يكون معلولا لواجب الوجود لما سياتى ان واجب الوجود واحد
لا شريك له وحينئذ يلزم الدور وجوابه منع لزوم تعدد واجب الوجود وهذا
لان التعدد فرع الغيرية وصفات الله تعالى ليست غير الذات عندنا سلمنا لكن
نمنع امتناع تعدد واجب الوجود مطلقا بل فى واجبين مستقلين اما
احدهما ذات والاخر صفة او كلاهما صفة فلا فان قلت الدليل الذى يقتضى
امتناع تعدد واجب الوجود بسبب لزوم التركيب من جهة الاشتراك والامتياز
آت فى الذات والصفة فليمتنع التعدد فيهما قلت ذلك الدليل ضعيف
عرفت ضعفه فى موضعه بل الامتناع دليل التمانع وغيره مما لا يتاتى فيهما
ثم لا نسلم عدم جواز افتقار الواجب لغيره المستقل الى القابل **مسئلة** فى اثبات
القدرة الحادثة والخلاف فيه يقع مع الجهمية وغيرهم من الجبرية الخلص القايلين
بانه لا تاثير للعبد فى فعله بوجه ما بل ما يصدر عنه من الافعال جار مجرى حركة

الا

الاغصان والاوراق بالريح والدليل عليه انا ندرك التفرقة بين الانسان السليم
الاعضاء وبين الزمن والمقعد وانه يصح الفعل من الاول دون الثانى ونجد
ايضا تفرقة ضرورية بين الرعشة الضرورية وبين الحركة الاختيارية
فهذا من المختار

فى خواص واجب الوجود

وهى امور
الاول الشى الواحد لا يكون واجب الوجود لذاته ولغيره معا لامتناع اجتماع
النقيضين الثانى انه غير مركب لان كل مركب ممكن لافتقاره الى جزئه الثالث
انه لا يكون جزءا لغيره لان كل ما يتركب من جزئين فلا بد وان يكون
بينهما استلزام من الجانبين كما فى المتساويين كالعلة لفصلين والعلة
مع المعلول او عموم او خصوص مطلقا كالجنس مع الفصل او من وجه دون
وجه كما فى الماهية الاعتبارية وان لم يكن بين الجزئين شى من ذلك لم تكن منهما
حقيقة واحدة لكن ليس بين واجب الوجود وغيره شى من هذه النسبات
فلا يكون جزءا لغيره الرابع الواجب لذاته لا يكون وجوده زايدا على ماهيته
وهذا على راى من يرى ان وجوده عين الماهية واما على راى من يرى انه زايد على الماهية
فلا يكون ذلك من خواصه الخامس الواجب لذاته لا يكون وجوبه زايدا عليه اذ لو
كان فاما ان يكون مستتبعا للوجود وهو باطل والا لكان الاصل فرعا والفرع
اصله او تابعا فيلزم ان يكون ممكنا لان كل تابع ممكن لذاته ضرورة ان وجوده
بطريق التبعية فيكون الوجوب بالذات ممكنا بالذات هذا خلف ولا يحتاج الى
قوله فالواجب اولى ان يكون ممكنا لذاته لان الخلف لزم من الاول فلا حاجة الى غيره ثم مع
هذا فيه نظر لانا لا نسلم انه يلزم منه ان يكون الواجب ممكنا فضلا ان يكون ذلك
بطريق الاولوية وهذا لانه لا معنى للواجب الا ما قام به الوجوب سواء كان ذلك الوجوب
ممكنا او لا يكون السادس الوجوب بالذات لا يكون مشتركا فيه بين اثنين وهو مبنى على

Copyright © King Saud University